مجلة المثنى
للعلوم الإقتصادية والادارية
المجلد الخامس.. العدد (٢) ... لسنة ٢٠١٥ ... المحور الاقتصادي

بعض ملامح القطاع المصرفي العراقي ومتطلبات إصلاحه للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣).

سلمان، كاظم خماط * ، هلال، علي كاظم[a]
*مدرس، كلية القانون ، جامعة ذي قار
a م.د. مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثارية

معلومات البحث
الاستلام: ٧/ ٢٠١٥/٤
التقييم : ٢٠١٥/٤/٩
التعديل : ٢٠١٥/٤/٢٦
القبـــول: ٢٠١٥/٥/١٧
النشـــر : ٢٠١٥/٦/٣٠

ملخص الدراسة

يواجه الجهاز المصرفي في العراق صعوبات وتحديات المرحلتين الراهنة والمقبلة، كون الصناعة المصرفية والمالية تتسم بالتطور المستمر على صعيد الإطار المؤسسي لجهة خلق مؤسسات مالية جديدة، أو الخدمات المالية التي تتجه نحو الشمولية، أو الاندماج لخلق وحدات مصرفية ضخمة، أو بلورة معايير مصرفية جديدة للعمل المصرفي بشكل مستمر، وكل ذلك في مناخ عالمي تتسارع وتتشابك فيه التطورات والتحولات الاقتصادية والمالية والمصرفية.وعليه فالجهاز المصرفي العراقي يجب أن يكون على إستعداد من أجل استيعاب التحديات الجديدة: (التطور والتقدم التكنولوجي المتسارع ، والثورة المصرفية والمالية المتجددة، وتغيير المعايير العلمية بشأن الرقابة والملاءمة المالية). ففي ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، اتخذت السلطة النقدية عدد من الاجراءات والخطوات المتقدمة لتعزيز وتطوير عمل القطاع المصرفي في العراق والارتقاء بالبنية التحتية له، وذلك لأهميته في تمويل الانشطة الاقتصادية ، والتي القت بظلالها على المؤشرات المالية والنقدية للجهاز المصرفي في العراق.

Some features of Iraqi Bank Sector and the requirements of its reformation for the period (2003-2013).

Abstract

The Banking system in Iraq is today facing difficulties and challenges of the current and future phases, the fact that the banking and financial industry is continuing to evolve in terms of the institutional framework in terms of the creation of new financial institutions, or financial services heading towards totalitarianism, or merger to create huge banking units, or develop a new banking standards to work Banking on an ongoing basis, all in the global climate is accelerating and intertwine the economic developments (development and accelerating technological progress, and the revolution banking Renewable Finance, and change scientific standards on the control and convenience Finance). In light of the political and economic changes that have gripped Iraq after ٢٠٠٣, the monetary authority has taken a number of measures developed and steps to strengthen and develop the work of the banking sector in Iraq and upgrading infrastructure to him, because it is important in the financing of economic activity, which has been overshadowed by the financial and monetary indicators of the banking system in Iraq.

المقدمة :

يعد القطاع المصرفي عموماً الممول الرئيس لمختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك في اطار أهداف وسياسات خطط التنمية ولمختلف قطاعات الإقتصاد . وقد أصبح هذا القطاع في العصر الحالي يواجه تحديات غير مسبوقة وغير متوقعة، يتطلب تجاوزها أداء قوي وفعال في جميع مجالات نشاطه ، وهذا مادفع العديد من دول العالم الى تحرير واصلاح قطاعاتها المصرفية والانتقال من العمل المصرفي التقليدي الى الصيرفة الشاملة الحديثة ، لذا يتعين على القطاع المصرفي التقليدي ، وهو واقع حال القطاع المصرفي في العراق، التأقلم السريع مع معطيات هذه التحديات والمعوقات وتحويلها الى فرص حقيقية للنمو والتطور مستفيداً في ذلك من جهود السلطات النقدية والمصرفية لمواصلة سياسات الاصلاح المصرفي المتزامنة مع اجراءات الاصلاح الاقتصادي، إذ ان إدارة هذا القطاع تتمحور حول عدد من القوانين والقرارات والتعليمات ، يأتي في مقدماتها قانون البنك المركزي وتعليماته ومتابعته لمستجدات النظام المصرفي ومتطلبات التحديث والتطوير والاستمرارية وذلك عن طريق دوائره وأجهزته المختلفة . إذ يرسم البنك المركزي السياسة النقدية والتي تؤدي دوراً مهماً كجزء من السياسة الاقتصادية الكلية، ففي ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، اتخذت السلطة النقدية اجراءات عدة لتعزيز ودعم القطاع المصرفي في العراق، فقد تم تحرير اسعار الفائدة ، ومنح البنك المركزي العراقي لعدد من المصارف العربية والاجنبية رخص عمل لممارسة الانشطة المصرفية. كما عملت مصارف عربية آخرى على الدخول كمساهمين مع مصارف محلية. إذ ان هذه الفعاليات ساهمت بتحسين البيئة المالية والمصرفية وخلق المنافسة التي من شأنها إضافة المزيد من الكفاءة في عمل المصارف ، وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء في العراق.

تأتي أهمية البحث من خلال التعرف على استقلالية البنك المركزي ومدى فاعليته في ادارة السياسة النقدية وسبل اصلاح القطاع المصرفي في العراق في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة في القطاع المصرفي

هدف البحث :

ان الهدف الاساس الذي يسعى اليه البحث هو:

١. القاء الضوء على مفهوم استقلالية البنك المركزي العراقي.
٢. التعرف على مدى مساهمة استقلالية البنك المركزي في ادارتهِ للسياسة النقدية وسبل اصلاح القطاع المصرفي في العراق.

مشكلة البحث :

ان التطور العلمي والتكنولوجي الذي تشهده الساحة المصرفية، ترك اثاراً وتحديات واجهت القطاع المصرفي في العراق، مما حدا بالبنك المركزي العراقي بالتدخل لإصلاح هذا القطاع .

فرضيات البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها :أن القطاع المصرفي في العراق وعلى الرغم من من بعض التطورات والاصلاحات فلايزال قاصراً عن التأثير في النشاط الاقتصادي ، ذلك أن مسيرة الاصلاحات لم تأخذ أبعادها النهائية ،ولاسيما فيما يتعلق بتطوير وتنمية الاقتصاد العراقي.

المحور الاول:

الاستعراض المرجعي لنشأة البنك المركزي العراقي ودوره في إدرة السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣.

أولاً: نشأة البنك المركزي العراقي (لمحة تأريخية).

تعد عملية إنشاء البنك المركزي العراقي مرحلة مهمة في النظام المالي والنقدي في العراق ، اذ ظهرت الحاجة الى إنشاء مصرف مركزي يتولى اصدار العملة وإدارتها وضمان استقرارها والقيام بالأعمال المالية للدولة. وعلى اثر ذلك صدر قانون المصرف الوطني العراقي ذو الرقم (٤٣) لعام ١٩٤٧ برأس مال قدره (٥) مليون دينار عراقي ،[١] و يُعد العراق اول بلد عربي تأسس فيه بنك مركزي وذلك في عام ١٩٤٧ وقد باشر اعماله في ١٩٤٧/١١/٧ ، ويعد عام (١٩٤٧) نقطة تحول في التاريخ النقدي العراقي ،لأنهُ ولأول مرة أصبح للعراق مؤسسة اصدار نقدي أتاحت له إمكانية رسم سياسة نقدية خاصة به. وفي عام ١٩٥٦ تم تغير اسم المصرف الوطني العراقي الى البنك المركزي العراقي.[٢]

ووفقاً لقوائمهِ المالية في نهاية عام ٢٠١٣ فقد بلغ الاحتياطي من النقد الاجنبي نحو (٧٧,٧) مليار دولار.[٣]

ثانياً : وظائف البنك المركزي العراقي.

بعد الاحداث التي شهدها العراق ومآلت إليه من تغيرات سياسية وإقتصادية بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ ، فقد تغيرت وظائف البنك المركزي العراقي لتشمل مجموعة من الوظائف وهي تظم الاتي:[٤]

١. تحقيق الاستقرار في الاسعار في اطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وصياغة وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية.
٢. الاحتفاظ بجميع الاحتياطيات الأجنبية وكذلك أرصدة الحكومة المالية.
٣. ادارة وحيازة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الاجنبي.
٤. تقديم الخدمات المالية للحكومة باعتباره مستشارا ووكيلاً مالياً لها.
٥. تقديم خدمات السيولة للبنوك.
٦. اصدار وإدارة العملة العراقية.
٧. القيام بجمع وتبويب الاحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي والمالي والاقتصاد العراقي للأغراض التحليلية والاحترازية .
٨. اصدار التراخيص أو الاجازات للمصارف ومدها بالسيولة اللازمة والإشراف والرقابة عليها كما محدد في قانون المصارف العراقية.
٩. يأخذ على عاتقه أي أعمال او معاملات طارئة والقيام بأي وظائف مساعدة اخرى تتعلق بممارسة مهامه.

ومن أهم وظائف البنك المركزي وأكثرها تأثيرا في الحياة الاقتصادية هي الوظيفة المتعلقة بإدارة وتنظيم عرض النقد، كونه مشرفا على السياسة النقدية ومصدراً للعملة ومتحكماً بسيولة الجهاز المصرفي التجاري والمتخصص، وان هذه الفعاليات تهدف الى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء في العراق.

ثالثاً : استقلالية البنك المركزي العراقي في إدارة السياسة النقدية.

تشير استقلالية البنك المركزي (Independence of central Bank) الى حرية السلطات النقدية وعدم تأثرها المباشر وغير المباشر بآراء السياسيين او التأثر بهم وبالضغط الحكومي فيما يتصل بسياساتهم النقدية.[٥] وتعني أيضاً أن البنك المركزي يجب أن يكون مفوضاً وحده بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الأسعار ، وان يكون بالتالي مستقلاً عن الدولة في إدارة السياسة النقدية ، وذلك حرصاً

على أبعاد السياسة النقدية عن المصالح الضيقة لأعضاء الحكومة والبرلمان[٦].
وبتحيد أدق فأن مفهوم الاستقلالية يعني:[٧]

- عدم منح الائتمان بشكل مباشر اوغير مباشر للحكومة .
- عدم تلقي أوامر من الحكومة في تسيير أدوات السياسة النقدية.
- خضوع حساباتها للمدقق الخارجي وفقاً للمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية للبنوك المركزية، إلا أن هذه الاستقلالية هي ضمن الحكومة ولايمكن نفي التعاون والتشاور في تحقيق الاهداف الاقتصادية للبلد. ويمثل مستوى التشاور والتنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الاخرى شرط الكفاية في حوكمة السياسة النقدية معبراً عنها بإستقلالية البنك المركزي.

أما بخصوص ادارة البنك المركزي للسياسة النقدية ، فيمكن تحديد تأريخ صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) **الذي كرس استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، وكان من أبرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة ، لذا لجأت الحكومة إلى استخدام الأسلوب البديل وهو التمويل بالدين والأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي إصدار السندات أو إذونات الخزينة وبيعها إلى المصارف التجارية وسوق الأوراق المالية لتوفير التمويل، ومن مزايا هذه السياسة أنها لا تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم لأنها لا تؤدي إلى الزيادة في معدلات نمو عرض النقد.**
وفي الوقت نفسه تخدم الصياغة التي أعدها البنك لأدوات السياسة النقدية بموجب الامر اعلاه تعزيز قدرة المصارف في ادارة السيولة ذات الآجال قصيرة الامد ،[٨] كونها تضمن العمل مع اسواق النقد والاوراق المالية لايجاد نظاماً فعّالاً يمنح المصارف الثقة في تلبية التزامات الدفع لديها. اذ أن الادوات التي إعتمدتها السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ هي الادوات الكمية غير المباشرة والتي تشمل(سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني)، فضلاً عن ادوات مبتكرة وفاعلة كمزادات العملة الاجنبية (الدولار) .[٩] وتلبية الى تعميم البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية التي ينتهجها وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية الذي قرر فيه ان يكون الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة (١٥%) على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية أو ودائع القطاع الخاص موزعة بواقع (١٠%) يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و(٥%) يحتفظ بها في خزائن المصرف والذي تم تطبيقه في ٢٠١٠/٩/١ ، فضلاً عن تحرير اسعار الفائدة*، لذلك تأتي ادوات الرقابة الكمية غير المباشرة منسجمة تماماً مع التوجه نحو اقتصاد السوق وبناء التوازنات الاقتصادية الحقيقية والمالية للبلد.[١٠]

وضمن اطار تعزيز الثقة بالنظام المصرفي في ممارسة مهامه ، صدر قانون المصارف الجديد رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) ليكون القاعدة التي تستند اليها المؤسسات المصرفية في عملها عن طريق ارتباطه بالمهمات التي يؤديها البنك المركزي لكونه السلطة النقدية العليا .إذ تخضع هذه المصارف لإشرافهِ ورقابته إبتدءاً من منح الرخصة أو الاجازة وإنتهاءاً بتصفية المصرف المتعثر في أداءه وفقاً للسياقات القانونية الواردة في أحكام القانون رقم ٥٦ و٩٤ لسنة ٢٠٠٤ .

المحور الثاني:

الملامح الرئيسة للقطاع المصرفي في العراق

ولكي تؤدي السياسة النقدية دورها المطلوب بشكل ملائم وباتجاه تحقيق التوازن الاقتصادي الشامل ، فانه لابد من التعرف على الملامح الاساسية التي اتصف بها الجهاز المصرفي العراقي ، والتعرف كذلك ضمنياً على التغيرات التي حدثت في مجال تحرير القطاع المصرفي باتجاه آلية السوق . إذ ان العنصر الأساسي والجوهري في الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق هو إقامة جهاز مصرفي فعال يستجيب للمستجدات التي تطرأ على الساحة الدولية، ويواكب التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة المصرفية، وبالتالي أصبح من الواجب الاهتمام بتطوير أداء المصارف بشكل عام وبتفعيل دور البنك المركزي بشكل خاص.

أولاً: هيكل القطاع المصرفي في العراق.

يتكون القطاع المصرفي في العراق في عام ٢٠١٣ من (٥٤) مصرفاً شملت مصرفيين حكوميين هما الرشيد والرافدين وخمس مصارف حكومية متخصصة و (٤٧) مصرفاً اهلياً (خاصاً) ، والمصارف الخاصة تنقسم الى (٢٣) مصرفاً تجارياً محلياً، و(٨) مصارف اسلامية عراقية و(١٥) فرعاً لمصارف اجنبية بضمنها فرعاً مصرفياً اسلامياً واحداً. تدير المصارف العراقية الحكومية والاهلية شبكة فروع بلغت (١٠٣٠) فرعاً. إذ تدير المصارف الحكومية (٤٨%) من شبكة الفروع ، في حين تدير المصارف الاهلية (٥٢%). مع الاشارة أيضاً الى ان مصرف الرشيد يدير شبكة الفروع الاكبر في العراق وعددها (٢٠١) فرع، يليه مصرف الرافدين بنحو(١٧٣) فرعاً.[١١]

ثانياً:التطورات في حجم الودائع والائتمان المصرفي.

١- تطور حجم الودائع: تعد الودائع من أهم مصادر التمويل للمصارف التجارية ، لذلك تحرص المصارف على تنميتها، من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والايداع ورفع كفاءة الاوعية الادخارية.[١٢]

وقد عرف حجم الودائع في القطاع المصرفي العراقي تطوراً معتبراً ،إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للودائع الجارية (٤٢,٢٦%) للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) ، ونسبة اقل للودائع الاجلة والادخارية،إذ بلغت (٢٥,٠٣%) خلال المدة ذاتها، هذا الارتفاع يعد طبيعي وذلك لتوسع القطاع المصرفي في العراق من سنة لأخرى ، وزيادة عدد فروع المصارف بشكل ملموس ومستمر فيه، فضلاً عن جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة وارتفاع هامش اسعار الفائدة على الودائع.[١٣]

ولاتزال المصارف الحكومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي في العراق (انظر جدول ١) ، في حين لم تستطيع المصارف الخاصة ان تتخطى مجتمعة نسبة (٢٢,٤٠%) من إجمالي الودائع المجمعة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، ويمكن ان نرجع ذلك الى انعدام الثقة لدى الجمهور في هذا النوع من المصارف مماجعل المودعين يترددون في إيداع أموالهم لديها.

ومن الجدير بالذكر أن إنفتاح القطاع المصرفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تماشياً مع النهج الاقتصادي الجديد(اقتصاد السوق) سمح بدخول عدد من المصارف الخاصة والاجنبية، وهي لاتزال مستمرة في التوسع بمعدل اكبر من توسع المصارف الحكومية وهذا مايسهم في تدعيم التنافسية داخل القطاع المصرفي.

جدول(1)

هيكل الودائع للقطاع المصرفي في العراق للمدة(2003-2013). (مليون دينار)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الودائع الجارية	1143.8	2985.7	3286.1	4491.9	7489.5	9697.4	15524.1	27401.4	34186.2	36143.1	38836.3
لدى المصارف الحكومية	1056.2	1816.1	1932.4	2864.7	5241.5	7423.2	11574.7	23276.3	29964.6	31332.3	32763.2
لدى المصارف الخاصة	876	1169.6	1353.7	1627.2	2248.0	2274.2	3250.3	4125.1	4221.6	4811.4	6072.1
الودائع الاجلة والادخارية	1170.0	1332.2	1829.2	2189.6	3108.1	5002.4	6227.1	8685.2	8721.1	9318.1	10925.1
لدى المصارف الحكومية	904	977	1254.3	1311.2	1988.8	2866.8	3768.3	5530.8	5531.9	5932.5	6771.8
لدى المصارف الخاصة	266	355	575	879	1119.3	2135.6	2458.8	3154.4	3189.2	3385.6	4153.3
اجمالي الودائع*	2313.9	4317.9	5115.3	6681.5	10597.6	14699.8	21751.2	36086.6	42907.3	45461.2	49761.4

المصدر:الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات صادرة من :

- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،لسنوات مختلفة، صفحات متعددة.

- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للإستقرار المالي في العراق ،لسنوات مختلفة ،صفحات متعددة،

*** باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية.**

وحتى نتمكن من الحكم على مدى ايجابية ارتفاع حجم الودائع المصرفية ، نربط العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والذي يعرف بالميل المتوسط للودائع المصرفية، فهذا المؤشر يعكس قدرة وفاعلية المصارف على جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الاجمالي،[١٤] إذ يشير بعض الاقتصاديين الى ان قوة الاسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع الاجلة والادخارية الى الناتج المحلي الاجمالي، كما نعتمد على الميل الحدي للودائع المصرفية الذي يقيس معدل التغير في الودائع المصرفية الناتج عن التغير في الناتج المحلي الاجمالي، ومن خلال هذا المؤشر تستطيع المصارف أن تحدد مدى قدرتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الايداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك .[١٥]

جدول(2) الميل المتوسط والحدي للودائع المصرفية في القطاع المصرفي في العراق(2003- 2013) (مليون دينار)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي الودائع(1)	2313.9	4317.9	5115.3	6681.5	10597.6	14699.8	21751.2	36086.6	42907.3	45461.2	49761.4
الودائع الاجلة والادخارية (2)	1170.1	1332.2	1829.2	2189.6	3108.1	5002.4	6227.1	8685.2	8721.1	9318.1	10925.1
الناتج المحلي الاجمالي(3) 100=1988	26990.4	41607.8	43438.8	47851.4	48046.9	51717.0	54720.8	58495.9	64081.7	70697.3	73458.4
الميل المتوسط لاجمالي الودائع 3/1 (%)	8.6	10.4	11.8	14.0	22.1	28.4	39.7	61.7	64.9	65.1	67.7
الميل المتوسط للودائع الاجلة والادخارية3/2	4.3	3.2	4.2	4.6	6.5	9.7	11.4	14.8	13.6	13.2	14.9
الميل الحدي للودائع*	0.89	0.94	1.88	1.91	1.98	2.06	2.24	2.56	2.81	2.89	2.92

المصدر-الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات صادرة من :-

-جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة ، صفحات متعددة.

$$\text{الميل الحدي للودائع} = \frac{\text{التغير في الودائع}}{\text{التغير في الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠ *$$

وتشير البيانات الواردة في الجدول (٢) أن الميل المتوسط لإجمالي الودائع وللودائع الاجلة والادخارية ، قد استمر بالإرتفاع في الاول من (٨,٦%) عام ٢٠٠٣ الى (٦٧,٧%) عام ٢٠١٣، وتذبذباً في الثاني لبعض السنوات ولكنه ارتفع من (٤,٣%) الى (١٤,٩%) للمدة ذاتها.

وهو دليل على زيادة فاعلية المصارف في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية من خلال رفع اسعار الفائدة على تلك الودائع، أما نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي، فقد ارتفع من (٠,٨٩%) عام ٢٠٠٣ الى (٢,٩%) عام ٢٠١٣ ، مما يدل على أن هناك استجابة للودائع المصرفية بالنسبة للتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي،نتيجة لزيادة فاعلية السياسات المتبعة في تغيير اتجاهات الميل نحو الايداع المصرفي وتحفيز الطلب على الودائع المصرفية.

٢- تطور حجم الائتمان المصرفي: بالتوازي مع الزيادة في حجم الودائع ، شهدت القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية في العراق زيادة مماثلة ، فقد بلغ اجمالي رصيد الائتمان النقدي الممنوح في عام ٢٠١٣ نحو(٢٣٥٦٤٣٢٨) مليون دينار مقابل(٦٢١١٣٨)مليون دينار في عام ٢٠٠٣، وبنسبة زيادة بلغت (٣٦٩٤%)، وبلغ معدل النمو المركب (٤٣,٨٥%) للمدة ذاتها. وكانت نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٠ لاتتعدى(٧%)، وهذه النسبة وفقاً للمعايير الدولية تعد محدودة التأثير في تمويل نمو اقتصادي مستدام واعادة بناء اقتصاد عراقي انتاجي، وتدني الائتمان الى هذه النسبة لايعبر الا عن صغر سوق الائتمان في النشاط التمويلي في العراق . وبعدها استمرت هذه النسبة بالارتفاع الى ان وصلت (٨,٧٤%) عام ٢٠١٣، وهي نسبة ضئيلة التأثير في النمو الاقتصادي أمام حاجة المشاريع التنموية الكبيرة في العراق (انظر جدول ٣) .

مثلَ عام ٢٠٠٤ بداية تجاوز حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص الحجم الممنوح للقطاع العام ، وجاء هذا متزامناً مع توجه الدولة نحو اجراء بعض التغييرات في الاطار المؤسسي والتشريعي،إذ ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص من ٦٢٢٤٦٧ مليون دينار عام ٢٠٠٤ الى١٦٩٤٧٥٣٣ مليون دينار عام ٢٠١٣، فيما سجلت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي إرتفاعاً ملحوظاً من (١,١٧%) الى (٦,٢٨%) للمدة ذاتها. بينما ارتفعت نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي من (٠,٣٥%) الى (٢,٤٦%) للمدة ذاتها ،وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع القطاع الخاص.

جدول (3) تطور حجم الائتمان النقدي* للمصارف التجارية في العراق للمدة (2003- 2013). (مليون دينار)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الائتمان الممنوح الى القطاع العام	396418	188127	631409	759439	1054992	575381	644506	2892425	6426120	6254013	6626795
نسبته الى %GDP	1.34	0.35	0.86	0.79	0.95	0.37	0.46	1.68	3.04	2.47	2.46
الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص	208850	622476	950287	1881014	23874 33	3978301	67 46461	8995403	13111242	14650102	16947533
GDP نسبته الى %	0.70	1.17	1.29	1.97	2.14	2.53	3.33	5.23	5.41	5.78	6.23
اجمالي الائتمان النقدي	621138	810603	1581706	2570613	3833062	4553682	5310324	9457214	13548104	20832471	23564328
نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى GDP %	2.04	1.52	2.15	2.76	3.09	2.90	3.79	6.91	8.45	8.53	8.74

باستثناء الائتمان المقدم للحكومة المركزية*

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات صادرة من :

- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة وصفحات متعددة.

مثلَ عام ٢٠٠٤ بداية تجاوز حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص الحجم الممنوح للقطاع العام ، وجاء هذا متزامناً مع توجه الدولة نحو اجراء بعض التغييرات في الاطار المؤسسي والتشريعي،إذ ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص من ٦٢٢٤٦٧ مليون دينار عام ٢٠٠٤ الى١٦٩٤٧٥٣٣ مليون دينار عام ٢٠١٣، فيما سجلت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي إرتفاعاً ملحوظاً من (١,١٧%) الى (٦,٢٨%) للمدة ذاتها. بينما ارتفعت نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام الى الناتج المحلي الاجمالي من (٠,٣٥%) الى (٢,٤٦%) للمدة ذاتها ،وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع القطاع الخاص.

ثالثاً : الكثافة المصرفية Banking density

تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل (١٠٠٠٠) شخص وعلى الرغم من ارتفاع عدد المصارف في العراق الى (١٠٣٠) مصرفاً عام ٢٠١٣، إلا أن نسبتها لعدد السكان لاتزال بعيدة عن المعدل العالمي (فرع واحد لكل ١٠٠٠٠) شخص ، إذ أن عدد المصارف الى عدد السكان بلغ مصرفاً واحداً لكل (٣٥) ألف نسمة،[١٦] ، ومع ذلك فهي نسبة منخفضة قياساً بالدول الاخرى، الامر الذي يعني ضآلة عدد الوحدات المصرفية نسبة الى عدد السكان، وبالتالي تصبح الخدمة المصرفية أقل جودة نتيجة عدم توفر الإمكانيات المادية والتقنية التي تسهم في ذلك. وضعف انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد العراقي يعود من جهة الى عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي والامني، ممأدى الى ضعف الوعي المصرفي وعدم وصول الاقتصاد العراقي الى المستوى العالمي، الامر الذي يتطلب تطوير الخدمات المصرفية ونشرها في القطاع المصرفي في العراق.

رابعاً: كفاية رأس المال. Capital Adequacy

يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر راس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف ،أي انه يقيس نسبة كفاية راس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها وفق المعادلة التالية:-

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (اساسي +ثانوي)}}{\text{الموجودات الموزونة بالمخاطر}} \times ١٠٠$$

وتتمحور نسبة كفاية رأس المال على ضرورة التناسب الطردي بين حجم رأس المال والمخاطر التي تكشف عمل البنوك، بمعنى آخر إذا كانت هناك إدارة جيدة للمخاطر البنكية فإن متطلبات كفاية رأس المال ستقل والعكس صحيح.

ووضع البنك المركزي العراقي الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال بـــ(١٢%) للحد من مخاطر الائتمان المصرفي ، حسب قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤). فقد بلغت هذه النسبة عام ٢٠٠٥ للمصارف الحكومية كحد ادنى (٠,٣%) لمصرف الرافدين و(٨%) للمصارف الخاصة.[١٧] وفي عام ٢٠١٣ ارتفعت لدى مصرف الرافدين الى (٢%) ،وبذلك سيتعرض الى المخاطرة في حالة منحه الائتمانات، في حين تراوحت النسبة لمصرف الرشيد (١٢%- ٢٠%).

اما بالنسبة للمصارف الخاصة، فقد بلغت اقل نسبة لها في مصرف الاقتصاد للإستثمار(٨%- ١٥%) للعام ذاته.[١٨] وتعزى النسب العالية لكفاية رأس المال الى ان المصارف لم تمنح ائتمانات او قروض ذات مخاطر عالية بالنسبة لرأس المال عدا قروض بمبالغ بسيطة وبواقع فوائد مرتفعة لاتشجع على الاقتراض.

المحور الثالث:

أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق.

يواجه الاقتصاد العالمي اليوم تطورات عميقة وتغيرات سريعة بفعل تنامي ظاهرة العولمة، وما شكلته من ضغوط تنافسية متزايدة على اقتصاديات الدول ومن أكثر الأنشطة تأثرا بهذه التطورات القطاع المصرفي والذي ازدادت مسؤولياته مع كبر التحديات الدولية، والتزامات تنفيذ برامج الاستقرار والإصلاح الاقتصادي.

وعلى اعتبار أن المصارف لها دور هام في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بما يتوافر لديها من قدرات على تعبئة الموارد واستخدامها بشكل أمثل فإننا نشهد بالمقابل مشاكل وصعوبات يعانيها الاقتصاد العراقي وبالأخص القطاع المصرفي الذي يشكل تأخره حاجزا أمام تطور ونمو المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل اتساع السوق المصرفية اليوم واشتداد المنافسة وارتفاع المخاطرة نتيجة لعولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية ، ومن اهم هذه التحديات يمكن ايجازها بما يلي :-

١. الاستقرار الأمني والاقتصادي: لايزال الهاجس الامني يشكل العقبة الكأداء التي تحول دون تطوير القطاع المصرفي في العراق، إذ لايمكن لهذا القطاع أن يعمل ويتطور في ظل بيئة أمنية مضطربة، فضلاً عن ذلك فإن الاستقرار الاقتصادي وسلامة السياسات الاقتصادية يعد عاملاً مهماً في تطوير القطاع المصرفي ، إذ لايمكن فصل الوضع المالي والمصرفي عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية ، لذلك لابد من العمل الدؤوب على تحسين فرص نجاح إختيار وتطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة.[١٩]
٢. تحفيز المصارف على تحسين خدماتها المصرفية بصورة جذرية في ظل اعتبارات المنافسة مع فروع المصارف الأجنبية بدلاً من إتباع سياسات وصاية على المصارف الخاصة تقلل من تحديثه وتضعف من كفاءته .
٣. إنحياز الحكومة بكافة مفاصلها لمصارفها على حساب مصارف القطاع الخاص الامر الذي يتمثل في هيمنة مصارف الدولة على نحو من ٨٩% من مجموع الودائع وعلى ٦٣% من ودائع القطاع الخاص.[٢٠]
٤. الحاجة الملحة الى تأهيل الموظفين الحاليين في المصارف و توظيف موظفين ذوي كفاءات عالية في ميادين المالية و الاتصال و الإعلام، والحرص على إعداد برامج تكوين و تنظيم دورات تدريبية و تحسين المستوى لفائدة موظفي المصارف لتمكينهم من التقنيات المصرفية و المالية العصرية عن طريق نقل التكنولوجيا المصرفية إلى العراق بما يمكن من مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.
٥. على الرغم من الحديث عن إصلاح القطاع المصرفي وطرح نظم مصرفية الكترونية جديدة،غير ان هذا القطاع مازال متخلفاً الى حدٍ بعيد ، فالممارسات المصرفية الحديثة الاساسية مثل تحويل الاموال ألكترونياً لدفع الرواتب أو لسد إحتياجات مصرفية أخرى غير موجودة تقريباً والتسهيلات الائتمانية صعبة المنال ، أما آلات الصرف الآلي فهي مجرد اختراع لم يصل الى العراق لحد الان.[٢١]

المحور الرابع:
متطلبات اصلاح القطاع المصرفي في العراق.

تستدعي التطورات المصرفية وضع مناهج تنظيم وتشغيل أساليب تقنية حديثة في الجهاز المصرفي العراقي ويتحقق ذلك عن طريق إتباع إستراتيجية وسياسة مصرفية فعالة من خلال إصلاح عدة نواحي من النشاط المصرفي من أهمها:-

أولا : مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية.

في ظل تعاظم دور التكنولوجيات المصرفية يجب العمل على تحقيق الاستفادة من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتميز بالكفاءة والسرعة والدقة في الأداء، ففي الدول المتقدمة وبعض الدول النامية كدول الخليج العربي ولبنان، مثلا يزداد الاهتمام بتكثيف الاستخدام لأحدث تقنيات المعلومات والإتصالات في العمل المصرفي، إذ تتم العمليات المصرفية في معظمها عن طريق قنوات إلكترونية مثل (أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية) والتي سمحت بتحقيق مزايا عديدة من أهمها:

- تزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مثل : بطاقات الائتمان، الشيكات الإلكترونية وغيرها.
- تحرير العملاء من قيود المكان والزمان، كانتشار مايسمى بالخدمات المنزلية المصرفية.-
- تقديم خدمات حديثة للعملاء لم تكن معروفة من قبل مثل : أجهزة الصراف الآلي،خدمات سداد الفواتير بالهاتف، المصارف الإلكترونية.[٢٢]

لقد عملت معظم المصارف في العراق على إدخال العديد من التقنيات المصرفية لمواكبة التطورات الحديثة في الصناعة المصرفية، فمثلا في مجال استخدام شبكة الانترنت لتطبيق العمليات المصرفية نجد بعض المصارف في العراق تملك مواقع عبر الانترنت إلا أن الغرض من هذه المواقع لا يتعدى استخدامها كأداة تعريفية وتسويقية للمصرف وليس كأداة فعلية للقيام بالعمليات والإجراءات المصرفية المتداولة بين العملاء والمصارف والأسباب التي حالت دون تحقيق ذلك هي:

- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية كمخاطر المنافسة ومخاطر التشغيل والمخاطر الائتمانية، وبالتالي فإن المصارف في العراق مطالبة ببذل المزيد من الجهود من أجل تدعيم قدراتها التنافسية ونجاحها مرهون بالاعتماد على تقنية المعلومات كأحد الركائز ولهذا الغرض يجب العمل على:-
- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الإسراع في تنفيذ شبكة الاتصال بين المصارف.-
- تكوين شبكة مصرفية تربط بين المصارف من جهة والشركات والعملاء من جهة أخرى. -
- تفعيل استخدام شبكة الإنترنت في تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.
- إصدار تشريعات تحمي التعامل المصرفي الإلكتروني في العراق.-

ثانياً- ضرورة إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف ولاسيما الصغيرة منها لإنشاء مصارف كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية جديدة و التوسع فيها لتصبح هذه المصارف ركيزة فعالة للنمو الاقتصادي على ان تبتعد عن احتكار بعض العمليات المصرفية عن المصارف الخاصة.

ثالثـــا- مواكبـــة المعـــايير الدوليـــة ، إن القطـــاع المصـرفي فـي العـراق مطالـب بمراعـاة القواعـد والمعـايير التـي وضـعتها لجنـة بـازل والمؤسسـات الدوليـة والتـي كـان الهـدف منهـا تحقيـق السـلامة المصرفية الدولية، وذلك من أجل مواكبتها، ومن أهم المجـالات التـي ينبغـي التركيـز عليهـا لتحقيـق ذلك ما يلي:

- -تطبيق معايير بـازل لـلأداء المصـرفي(٣،٢) مـن اجـل تحقيـق المزيـد مـن التكامـل بـين الاقتصاد والاصلاح المصرفي .
- - تطبيق معيـار كفايـة رأس المـال، يسـعى هذا المعيـــار إلـــى تحقيـــق هـــدفين أساســـيين همـا: المسـاعدة علـى تقويـة اسـتقرار النظـام المصرفي الدولي وإزالة جيوب المنافسة غير العادلة بين المصـارف نتيجـة تبـاين المتطلبـات الرقابيـــة المتعلقـــة بـــرأس المـــال المصـــرفي ومعايير كفايته،(٢٣) أي ترك المجال للمنافسة بـين وحـدات الجهـاز المصـرفي وعـدم مـنح أفضـلية لبعضـها علـى الـبعض الأخـر فـي التعامل من قبل البنك المركزي العراقي كما يحـــدث مـــع المصـــارف الحكوميـــة.

رابعاً- تفعيل سياسات البنك المركزي العراقي الخاصـة بالسـيطرة علـى السياسـة النقديـة فـي دعم النظام المصـرفي الخـاص واعـادة النظـر بسياســات الاقــراض وآليــات ادارة المخــاطر الائتمانيـــة فـــي مـــنح الائتمـــان والقـــروض الصـــغيرة والمتوســـطة والاســـتثمار فـــي القطاعـات الانتاجيـة والاستثمارية التـي تحقق تدفق نقدي واضح.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. يفسر الارتفاع في الودائع الجارية ضمن هيكل الودائع المصرفية على انه تحسناً وتطوراً في الوعي المصرفي في الاقتصاد والاتجاه نحو تسوية المعاملات الاقتصادية بالنقود المصرفية.
٢. تتمتع المصارف الخاصة بنسبة عالية لكفاية رأس المال تفوق النسبة المعيارية لضوابط بازل المحددة بنسبة ٨% وتفوق مرة ثانية ضوابط البنك المركزي العراقي المحددة بنسبة ١٢% الامر الذي يعكس مرة ثانية عجز القطاع عن استثمار موجوادته.
٣. هيمنة المصارف الحكومية على حركة السوق المصرفية بشكلٍ واضح وقوي ولاسيما في هيكل الودائع المصرفية.إذ تجاوزت نسبة اجمالي الودائع في المصارف الحكومية (٧٠%)، في حين وصلت هذه النسبة في المصارف الخاصة (٢٢,٤٤%) خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٣.
٤. إن أعلى نسبة لإجمالي الائتمان النقدي الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت(٨,٧%)، وهي نسبة متواضعة لاتؤدي دورها في تنشيط الاقتصاد بشكل فاعل وتعتبر محدودة التأثير.

ثانياً: التوصيات:

١- ان إصلاح القطاع المصرفي يتم من خلال ادخال الوسائل الحديثة في الصيرفة كالنظام الشامل وبطاقات الائتمان وتحديث العمل المصرفي ، بما ينسجم مع التقدم التكنلوجي عالمياً وربط المصارف بشبكة واحدة ،مما يسهل عملية السحب والايداع ، فضلاً عن فتح الأسواق أمام المنافسة، وتسهيل الاجراءات لفتح فرع المصارف الخاصة والمصارف الاجنبية، فإذا ما بقيت المصارف الحكومية هي المهيمنة على السوق، فلا توجد هناك فرصة كبيرة لتحسين الوضع الحالي.
٢- بناء قاعدة واسعة من القيادات المؤهلة والمدربة القادرة على قيادة وادارة المصارف في الاتجاهات التي تكفل نموها وتطويرها وتفاعلها مع التحولات والتطورات في الصناعة المصرفية الحديثة، فضلاً عن الزام كافة العاملين بالمصارف بتلقي برامج تدريبية على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والحاسوب الآلي، بإعتباره عنصراً رئيساً لتحقيق التطوير المطلوب في مهارات موظفي المصارف.
٣- العمل على زيادة قدرة المصارف على الاستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها أثناء قيامها بالأعمال المصرفية المختلفة، وعلى احترام أهم الأساليب والإجراءات التي تعالج المخاطر قبل الزيادة في حدتها.
٤- نظراً للتطورات التي شهدتها العمليات المصرفية الدولية نتيجة تحررها من القيود، كان لابد من إعادة النظر في النظم الرقابية والإشرافية لضمان السلامة المصرفية، وهو ما يزيد القدرة على التكيف مع هذه المتغيرات والمتابعة الكثيفة لها ، لذلك صدَّرت مقررات لجنة بازل إعتماد مبدأ الرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية العالمية، وتنظيم نشاط هذه الوحدات المصرفية العالمية، وتهدف هذه الاعتبارات إلى ضمان حسن سير العمل المصرفي الدولي ورفع كفاءته والعمل في جو من المنافسة العادلة. ويجب على القطاع المصرفي في العراق الالتزام بتنفيذ مقررات لجنة بازل وذلك لتدعيم مركزها التنافسي ولضمان النمو والاستقرار لأجهزتها المصرفية.

المصادر:

١- سعيد عبود السامرائي،النظام النقدي والمصرفي في العراق،ط/١، دار البصري للطباعة ،١٩٦٩، ص ص ١٠٥-١٠٦.

٢-البنك المركزي العراقي ، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي، مطابع ثنيان، بغداد ،١٩٧٢،ص١٦.

٣- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث،التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٣، ص٧.

٤-www.cbiraq.org.

٥- Nuran Gokbudak , Central Bank Independence , the Bundes the bank experience and the Central bank of the Republic turkey , (Selected discussion papers) C.B.R. of Turkey , Ankara , ١٩٩٧ , P١٦٢.

٦- Helege Perger,Jakob Haan,Sylvester C.W. Center Banking Indepndence:An update of theory and Evidence,CESIFO working paper series,NO٢٥٢،٢٠٠٠,pp.٢-٣.

٧- آلان بلايندر،استقلالية البنك المركزي ، ترجمة د مظهر محمد صالح، بيت الحكمة. ،بغداد،٢٠٠٨.ص٦.

٨- د.مظهر محمد صالح،السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، بيت الحكمة ،بغداد ،٢٠١٢،ص١٨.

٩- د.ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين إرث الماضي وتحديات المحاضر. بحث منشور على الانترنت على الموقع www.iier.org .

(*)حسب تعليمات البنك المركزي العراقي ،ارتفعت اسعار الفائدة من ٦% الى ١٧% ومن ثم استقرت الى ١٦% اعتباراً من ٦-١٠-٢٠١٠ ولحد الان.

١٠-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٣ ، ص٦.

١١- المصدر السابق نفسه، ص ٣٨.

١٢- عبدالسلام ابو قحف، وعبد الغفار حنفي،الادارة الحديثة في البنوك التجارية،الدار الجامعية للنشر،القاهرة،١٩٩١،ص ص١١٧-١١٨.

١٣- التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٣ ، مصدر سبق ذكره، ص٥.

١٤-محمود حمزة الزبيدي، إدارة المصارف، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر، ط/١، الاردن، ٢٠٠٠، ص ص ١٤٤-١٥٠.

١٥-James Tybout,Credit Rationing and investment Behavior,The Review of Economics and statistics,١٩٨٣,pp.٥٩٨-٦٠١.

١٦- التقرير السنوي للإستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨.

١٧- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث،التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٥، ص٧.

١٨- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث،التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٣، ص٤٤.

١٩- د.نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة مابعد السقوط، ط/١،مؤسسة وارث الثقافية، ٢٠٠٨،ص١٠٥.

٢٠- التقرير السنوي للإستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٣، مصدر سبق ذكره ،ص٧.

٢١- د.كمال البصري ، الاصلاح المصرفي في العراق بين الواقع والطموح. بحث منشور على الانترنت على الموقع . www.iier.org

٢٢-

Chandavarcar,A.G,Development Role of Center Banks, Fainance and Development (Vol.٢٨,NO,٠,٧).October,٢٠٠٧, pp.٣٢-٣٩.

٢٣-op.cit.pp.٥٢-٥٦.